



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

العنف ضد الأطفال*

تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

موجز

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، مارتا سانتوس بايس.

وتقدم الممثلة الخاصة، في تقريرها، لمحة عامة عن أهم المبادرات والتطورات الرامية إلى مواصلة وتكثيف الجهود المبذولة من أجل ضمان عدم تعرض الأطفال للعنف والمضني قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويسلط التقرير الضوء على المراحل الاستراتيجية التي ستنقطع في عام ٢٠١٩ - الذي يصادف مرور ثلاثين سنة على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل - وسيتمخذه استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك غايته ١٦-٢ الممثلة في إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وستعنى الجمعية العامة الجهود من أجل تسريع وتيرة إجراءات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

* اتفق على نشر هذا التقرير بعد التاريخ المقرر لنشره بسبب ظروف خارجة عن سيطرة مقدمه.



المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	- أولاً
٤	عام ٢٠١٩: مرحلة استراتيجية في مسار تعزيز تحرر الأطفال من العنف	- ثانياً
٥	دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتسريع وتيرة التقدم نحو إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال	- ثالثاً
٥	ألف - مواصلة التقدم المحرز في حماية الأطفال من العنف وتسريعه	
٩	باء - دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني: نحو عالم خال من الخوف ومن العنف ...	
١٣	تعزيز العمليات الإقليمية لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠	- رابعاً
١٧	الأطفال باعتبارهم عوامل التغيير	- خامساً
٢٠	عدم إهمال أي طفل - حماية الأطفال ذوي الإعاقة من العنف	- سادساً
٢٤	استشراف المستقبل	- سابعاً

أولاً - مقدمة

- ١- يعرض هذا التقرير التطورات الرئيسية التي رُوّجت لها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، ويقدم لمحة عامة عن النتائج المحققة فيما يتعلق بضمان عدم تعرض الأطفال للعنف.
- ٢- وإذ تسترشد الممثلة الخاصة بقرار الجمعية العامة ١٤١/٦٢، الذي أنشئت بموجبه ولايتها، فإنها تضطلع بدورها كمدافعة عالمية مستقلة تسعى إلى منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها.
- ٣- وأعادت الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والسبعين، تأكيد دعمها لعمل الممثلة الخاصة، وأوصت بأن يمدد الأمين العام ولايتها، كما هو منصوص عليه في الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من قرارها ١٤١/٦٢ الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لفترة إضافية مدتها ثلاث سنوات، ويواصل تيسير اضطلاعها بولايتها على نحو فعال ومستقل، ويضمن استدامة تمويل أنشطتها المقررة في الميزانية العادية^(١).
- ٤- وأقرت الجمعية العامة بالتقدم المحرز منذ إنشاء الولاية فيما يتعلق بالتشجيع على منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها في جميع المناطق، وبالمضي قدماً في تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، بطرق منها إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية، والدعوة، وتنظيم بعثات ميدانية، والتشاور مع الخبراء، وإعداد تقارير مواضيعية تتناول الشواغل الناشئة، بما في ذلك بشأن منع العنف في مرحلة الطفولة المبكرة.
- ٥- ويشكل إعمال حق كل طفل في التحرر من العنف أحد الأبعاد الأساسية في اتفاقية حقوق الطفل التي تُلد في عام ٢٠١٩ الذكرى السنوية الثلاثين لاعتمادها. وتحظر الاتفاقية صراحة التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وتحظر الحكم على الأطفال بعقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة؛ وتنص على لزوم حماية الأطفال من الممارسات الضارة، وكذا من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين، والبيع، والاتجار، وأي شكل آخر من أشكال الاستغلال؛ وتحظر العنف في المدارس وأي شكل من أشكال التأديب المدرسي الذي يتنافى مع الكرامة الإنسانية للطفل؛ وتنص على حماية الأطفال من مظاهر العنف الخفية داخل المنزل أو في مؤسسات حماية الأطفال.
- ٦- واستندت دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال إلى التجربة العالمية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وأقرت بأنه لا يمكن إطلاقاً تبرير أي شكل من العنف، وبأنه يمكن منع كل أشكاله. وسلّطت الدراسة الضوء على الانتشار الواسع للعنف وأثره على حياة الأطفال، مع تقديم توصيات مهمة جداً لضمان منعه والقضاء عليه.
- ٧- وأعطى اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، ورؤيتها الطموحة لبناء عالم خال من الخوف ومن العنف، وغايتها ١٦-٢ المتمثلة في إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، دفعة جديدة للجهود العالمية الرامية إلى الحد من خطر العنف في حياة الأطفال وضمان حماية فعالة للضحايا.

(١) انظر قرار الجمعية العامة ١٥٥/٧٣.

- ٨- وتدعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى "بناء عالم يستثمر في أطفاله وينمو فيه كل طفل بعيداً عن إساءة العنف والاستغلال". ويعطي إدراج غاية محددة لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال زخماً جديداً لإعمال حق كل طفل في العيش متحرراً من الخوف والإهمال والإيذاء والاستغلال. وتشمل أهداف التنمية المستدامة غايات أخرى عديدة تشجّع على توفير بيئة سليمة وغير عنيفة للأطفال، بما في ذلك في التعليم (الغاية ٤-ألف)، وتتصدى لأشكال محدّدة من العنف المرتبط بالطفولة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الغاية ٥-٣)، والقضاء على عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود (الغاية ٨-٧).
- ٩- وفي الواقع، لا بد من إنهاء جميع أشكال العنف لصون حقوق الطفل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى النحو المبين في الفروع أدناه، تحظى مسألة حماية الأطفال من العنف باهتمام متزايد في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.
- ١٠- ولا تزال الممثلة الخاصة ملتزمة التزاماً قوياً باغتنام الفرصة التي تتيحها خطة عام ٢٠٣٠ لتسريع وتيرة التقدم نحو القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

ثانياً- عام ٢٠١٩: مرحلة استراتيجية في مسار تعزيز تحرر الأطفال من العنف

- ١١- سيكون عام ٢٠١٩ عام اغتنام الفرص المتاحة. فهو يمثل مرحلة استراتيجية على درب ضمان تحرر الأطفال من العنف، إذ سيصادف تخليد الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وهي أكثر معاهدة صدّق عليها من بين معاهدات الأمم المتحدة؛ وسيتمخذه استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (المنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة) التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك غاياتها المتصلة بالعنف؛ وعقد الجمعية العامة مؤتمر قمة لاستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ككل.
- ١٢- وستركز دورة تموز/يوليه للمنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة على أربعة أهداف ذات صلة خاصة بإنهاء العنف ضد الأطفال، وهي: الهدف ٤ المتعلق بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع؛ والهدف ٨ المتعلق بالعمل اللائق، بما في ذلك القضاء على عمل الأطفال؛ والهدف ١٠ المتعلق بالحد من انعدام المساواة؛ والهدف ١٦ المتعلق ببناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، بما في ذلك الغاية ١٦-٢ المتعلقة بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال.
- ١٣- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، سيجتمع قادة العالم داخل الجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ككل، وستعبأ الجهود من أجل تسريع وتيرة إجراءات مرحلة التنفيذ الثانية.
- ١٤- وستشارك الممثلة الخاصة على نحو فعال في هذه العمليات للمساعدة في كفالة إيلاء اهتمام خاص للغايات المتصلة بالعنف ولدورها في تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠. وبالتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء، سيعد تقرير مواضيعي عالمي عن إنهاء العنف ضد الأطفال. وسيستند التقرير إلى جهود التنفيذ الوطنية، وكذا إلى المبادرات الرامية إلى حشد الدعم والترويج للتقدم في صفوف عدد كبير من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والرابطات المهنية والأوساط الأكاديمية والقيادات الدينية والمؤسسات المستقلة لحقوق الطفل.

١٥- وسيضمن التقرير المواضيعي تقييماً للتقدم المحرز خلال السنوات الأربع الأولى لخطة عام ٢٠٣٠، وسيعرض الدروس المستفادة، وسيحدّد المشاكل والتوقعات المتعلقة بالإجراءات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق رؤية الخطة المتمثلة في بناء عالم خال من الخوف ومن العنف. وستتناول جزء مهم من التقرير آراء وتجارب وتوصيات الشباب الذين يمثلون عوامل تغيير حاسمة.

ثالثاً- دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتسريع وتيرة التقدم نحو إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال

ألف- مواصلة التقدم المحرز في حماية الأطفال من العنف وتسريعه

١٦- أحرز في مجال حماية الأطفال من العنف تقدّم كبير يمكن الاعتماد عليه في العمل المستقبلي. فقد اعتُمدت معايير دولية جديدة، وأقيمت شراكات وتحالفات استراتيجية، ونُظّمت حملات إعلامية للتوعية بقيمة الاستثمار في منع العنف وبالأثر السلبي للعنف على نمو الطفل، وأطلقت مبادرات عالمية من أجل التصدي لأشكال محددة من العنف، بما في ذلك تسلط الأقران، والعنف المنزلي، والعنف الجنسي، والعنف على شبكة الإنترنت، والممارسات الضارة.

١٧- وقد اعتمد قرابة ١٠٠ بلد خطة سياسات وطنية شاملة بشأن العنف ضد الأطفال؛ وسنّ العديد من هذه البلدان تشريعات لحظر العنف البدني والنفسي والجنسي وحماية الأطفال الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب. كما عزّزت النظم الوطنية للبحوث والبيانات المتعلقة بحجم وطبيعة العنف في مرحلة الطفولة، واستراتيجيات المنع الفعالة، وإجراءات رصد التقدم المحرز.

١٨- وتترتب على العنف خسائر مالية كبيرة، إذ يتسبب في ضياع بلايين الدولارات من الميزانية الاجتماعية، وتباطؤ وتيرة التنمية الاقتصادية، وتآكل رأس المال البشري والاجتماعي للدول. وقد يساعد الاستثمار المنتظم في مجال حماية الأطفال على تفادي هذه الخسائر المرتفعة. وفي عصر البيانات الضخمة والمعلومات الآنية، يمكن تحسين تتبّع الإنفاق على إجراءات منع العنف والتصدي له. ولا تزال الممثلة الخاصة ملتزمة بالدعوة إلى زيادة مخصصات الميزانية التي ترصدها الحكومات والجهات المانحة والجهات الشريكة الأخرى لهذا القطاع المهم نسبياً، بطرق منها الاستعانة بدراسة دولية رئيسية ستعجز في عام ٢٠١٩ لتقدير عائد الاستثمار من منع العنف ضد الأطفال.

١٩- وفي عام ٢٠١٨، ظلت الدول الأعضاء تولي اهتماماً كبيراً لمسألة تعرّض الأطفال للعنف؛ وقد جرى التطرّق إليها في تقارير الأمم المتحدة، والبحوث الأكاديمية، وعمل المجتمع المدني؛ وكذا في القصص المؤلمة للأطفال أنفسهم.

٢٠- وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، استضافت السويد أول مؤتمر قمة بشأن حلول إنهاء العنف، شاركت فيه الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وقادة القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والدينية والأطفال من أجل الترويج لحلول منع العنف والتصدي له. ورحّبت الممثلة الخاصة، في خطابها أمام مؤتمر القمة، بالتقدم المحرز في سياق حماية الأطفال من العنف، لكنها دعت أيضاً إلى زيادة وتحسين الاستثمار في هذا المجال وإلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة. وقد دعت إلى تعبئة عالمية حول الفرص التي يتيحها تخليد الذكرى الثلاثين للاتفاقية، واستعراض أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٩ من قبل المنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة، من أجل وضع مسألة حماية الأطفال من العنف في صدر الأولويات وتحقيق تغيير دائم.

٢١- وحظيت مسألة حماية الأطفال من تسلط الأقران والتحرش الإلكتروني باهتمام خاص من خلال اعتماد التقرير الثاني الذي قدّمه الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع (A/73/265)^(٢). واستناداً إلى تقارير مقدّمة من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وإلى ثلاث مشاورات رئيسية مع الخبراء نُظمت بالتعاون مع الممثلة الخاصة في الصين^(٣) والمكسيك^(٤) وجمهورية كوريا^(٥)، عرض التقرير التجارب الإيجابية، وسلّط الضوء على النهج الناجحة لمكافحة تسلط الأقران، وحدّد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى المزيد من البحث، وهي: الاستثمار في إجراءات المنع، منذ مرحلة الطفولة المبكرة؛ ودور المعلمين في اعتماد السلوك الإيجابي؛ وكسر جدار الصمت الذي يحيط بظاهرة تسلط الأقران في المجال الرياضي.

٢٢- وعرض التقرير التوصيات الرئيسية، بما في ذلك ضرورة التوعية بالأثر السلبي جداً لظاهرة تسلط الأقران على نمو الأطفال وباستراتيجيات المنع الفعالة؛ وأهمية إشراك الأطفال وتمكينهم والتشاور معهم؛ وأهمية دعم المدارس والوالدين والمجتمع المحلي ومشاركة هذه العناصر في برامج منع العنف والتصدي له؛ وضرورة وضع أساس قانوني سليم لدعم السياسات العامة وتعزيز نُهج الجبر. وكرّر التقرير دعوة الأمين العام إلى تعزيز البيانات والبحوث المتعلقة بتسلط الأقران والتحرش الإلكتروني لكسر حلقة الهوان والصمت التي كثيراً ما يجد الضحايا أنفسهم بداخلها، وإلى ترويج مبادرات المنع والاكتشاف المبكر والتصدي التي أثبتت فعاليتها.

٢٣- وترافقت عملية صدور تقرير الأمين العام بعرض مبادرة مبتكرة متعددة الوسائط في الأمم المتحدة - Cyber Cocoon Kids - برعاية الممثلة الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وتضمّن المعرض أربع منحوتات للأطفال تمثل بعض جوانب التحرش الإلكتروني وغيره من المخاطر التي تواجه الأطفال على شبكة الإنترنت في جميع أنحاء العالم. كما استضافت الممثلة الخاصة والبعثتان الدائمتان لليتوانيا والمكسيك حلقة نقاش رفيعة المستوى في الأمم المتحدة لتبادل التجارب الإيجابية وحشد الدعم من أجل المضي قدماً في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وشاركت الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في حلقة النقاش هذه وعرضت نتائج تقريرها المتعلق بالرصد، "العنف والتسلط في المدارس: الوضع والاتجاهات على الصعيد العالمي، والدوافع والعواقب"^(٦).

٢٤- ويشكّل تسلط الأقران وغيره من أشكال العنف داخل المدارس وفي محيطها خطراً على حماية الأطفال وأدائهم الأكاديمي؛ كما يؤثر ذلك في صحة الأطفال ورفاههم، وفي قدرتهم على إقامة علاقات مبنية على الانفتاح والثقة. ولا يؤثر العنف في المدارس سلباً في حياة الأطفال، أي ضحاياهم المباشرين، فحسب، بل أيضاً في حياة الذين يشهدون عليه، ويخلق جواً من الخوف وانعدام الأمن الذي يقوّض التعلّم الفعال. وتهدف حملة التعلّم الآمن التي أُطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بدعم من الممثلة الخاصة إلى التأكّد من أن جميع المدارس هي بمثابة فضاءات خالية من العنف. وترمي الحملة إلى منع العنف في المدارس والتصدي له، وتعزيز التدخلات القائمة على الوقائع، وتعبئة الموارد اللازمة لإنهاء جميع أعمال العنف في المدارس بحلول عام ٢٠٢٤.

(٢) انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ١٥٤/٧٣.

(٣) المؤتمر العالمي الرابع للإنترنت، الذي عقد في ووزمين.

(٤) مشاورات الخبراء المشتركة بين البلدان الأمريكية بشأن حماية الأطفال من تسلط الأقران والتسلط عبر الإنترنت، المعقودة في المكسيك العاصمة.

(٥) الندوة الدولية بشأن العنف والتسلط في المدارس، المعقودة في سيول.

(٦) متاح على الرابط التالي: <http://unesdoc.unesco.org/images/0026/002603/260382e.pdf>.

٢٥- ويمثل التأديب العنيف أحد أشكال العنف ضد الأطفال المنتشرة بشكل خاص، وغالباً ما يبدأ في مرحلة الطفولة المبكرة، كما هو مبين في تقرير الممثلة الخاصة الأخير^(٧). ووفقاً لما جاء في تقرير لليونيسيف عنوانه "A Familiar Face"، يعتبر الصياح والصرخ والزجر من أشكال تأديب طفل العام الواحد الشائعة، ويتعرض نحو ٣٠٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين سنتين و٤ سنوات للاعتداء النفسي والاجتماعي و/أو العقوبة البدنية على أيدي الأشخاص الذين يتولون رعايتهم في المنزل، ويتعرض ١٧٦ مليون طفل دون سن الخامسة للعنف المنزلي.

٢٦- ويسلم أكثر فأكثر بضرورة وقف استخدام التأديب العنيف. وقد سنت أكثر من ٥٠ دولة، وآخرها نيبال، تشريعات شاملة لحظر استخدام العنف كشكل من أشكال التأديب أو الإصلاح أو العقوبة، وتسير بلدان عديدة أخرى في هذا الاتجاه. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نشرت الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال بيان سياسات مهماً يتضمن توجيهات لأطباء الأطفال وغيرهم من مقدمي الرعاية الصحية بشأن تنقيف الوالدين فيما يتعلق بالاستراتيجيات الإيجابية والفعالة لتأديب الأطفال في مختلف مراحل النمو^(٨). وتضمن هذا البيان أدلة على أن إخضاع الأطفال للعقوبة البدنية أو الصراخ عليهم أو وصمهم هي أشكال تأديب ضعيفة الفعالية على المدى القصير، وغير فعالة على المدى الطويل. كما ربط العقوبة البدنية بزيادة خطر تضرر الأطفال من الناحية السلوكية والمعرفية والنفسية والعاطفية. وتعززت الأدلة على التأثير السلبي للعقوبة البدنية من خلال بحوث أجريت مؤخراً وتشير إلى وجود صلة بين اعتماد حظر قانوني للعقوبة البدنية في جميع السياقات وانخفاض مستويات العنف بين الشباب. ولم تزل هذه الصلة حتى بعد إجراءات تعديلات إحصائية على الاختلافات بين البلدان في مسائل من قبيل الثروة والجرائم العنيفة^(٩).

٢٧- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، عُقد المؤتمر العالمي الرفيع المستوى المعني بحظر العقوبة البدنية برعاية رئيس مالطة^(١٠). وقد سبقته مشاورات إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استضافتها حكومة المكسيك^(١١). ووقر المؤتمر منبراً استراتيجياً لتبادل التجارب الوطنية، والتفكير في الدروس المستفادة، والنظر في أفضل سبل تسريع وتيرة التقدم في إنهاء استخدام العقوبة البدنية. ودكرت الممثلة الخاصة، عند إلقاء الكلمة الرئيسية، بالتقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة، وكذا بالحاجة الملحة إلى سد الفجوة بين المعايير الدولية المتعلقة بحماية الأطفال من جميع أشكال العنف وبين الواقع الملموس.

٢٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، استضاف مجلس دول بحر البلطيق وحكومة السويد، بالتعاون مع الممثلة الخاصة، مؤتمراً دولياً في ستوكهولم بشأن الطفولة غير العنيفة. وأتاح الاجتماع منبراً قيماً لتبادل التجارب الوطنية، والاستفادة من التطورات المهمة التي شهدتها القوانين

(٧) متاح على الرابط التالي: <https://violenceagainstchildren.un.org/news/violence-prevention-must-start-early-childhood>

(٨) انظر: *Pediatrics*, vol. 142, issue 6 (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

(٩) انظر: Frank Elgar et al., "Corporal punishment bans and physical fighting in adolescents: an ecological study of 88 countries", *BMJ Open*, vol. 8, issue 9.

(١٠) انظر - <https://violenceagainstchildren.un.org/news/srsg-santos-pais-welcomes-states%E2%80%99-commitment-towards-elimination-corporal-punishment-children>

(١١) انظر <https://violenceagainstchildren.un.org/node/2569>.

والسياسات والبحوث والبيانات، وكذا من تجارب الشباب. وأقرّ الاجتماع بالقيمة المهمة للتشريعات مع التشديد بوجه خاص على تنفيذها، بما في ذلك التدابير الإيجابية المتعلقة بتربية الأطفال والحماية الاجتماعية. وأكد أيضاً على تقديم خدمات عالية الجودة وتنظيم حملات توعية من أجل توفير بيئة محفزة وغير عنيفة وخالية من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العقوبة البدنية.

٢٩- وتملك الجماعات الدينية والروحية قدرات خاصة لدعم إجراءات منع العنف ضد الأطفال والتصدي له وللتأثير فيها. وأوضح اجتماعان عالميان عُقدتا مؤخراً كيف أن إشراك القادة الدينيين من شأنه أن يؤدي دوراً مهماً جداً في تعبئة المجتمع والتوعية وتسريع وتيرة العمل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شاركت الممثلة الخاصة في المنتدى الأول لتحالف الأديان لأمن المجتمعات الذي عُقد في أبو ظبي بشأن موضوع كرامة الأطفال في العالم الرقمي. وضمّ الاجتماع الرفيع المستوى قادة أبرز الديانات العالمية لمناقشة المخاطر التي تواجه الأطفال في الفضاء الإلكتروني، والإجراءات اللازمة لتوعية الأطفال وتمكينهم من حماية أنفسهم بشكل فعال، والدور الحاسم للقادة الدينيين في تعزيز الإجراءات المتخذة.

٣٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عُقد في روما منتدى الشركاء العالميين: عمل المنظمات الدينية لصالح الأطفال المتنقلين، وقد جمع قادة دينيين لمناقشة دور طوائفهم الدينية في منع العنف الذي يمارس على الأطفال المتنقلين والتصدي له. وتتيح الجماعات الدينية، بفضل قِدم وجودها وخبراتها المحلية، الثقة والسلطة اللازمتين لترويج التغيير الإيجابي في بلدان منشأ المهاجرين وعبورهم ومقصدتهم. وبإمكان القادة الدينيين، من خلال الحديث نيابة عن الأطفال المتنقلين والتوعية بمحتتهم، المساعدة في منع العنف وتعزيز حماية حقوق الطفل، وضمان أن تظل مصالح الطفل الفضلى في صلب جميع القرارات. ووضع المنتدى خطة عمل لأعضائه ولكل مجتمع المنظمات الدينية الملتزمة بحماية الأطفال المتنقلين من العنف.

٣١- وأيدت الممثلة الخاصة وضع الاتفاق العالمي لتقاسم المسؤولية عن اللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، اللذين اعتمدا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأعاد الاتفاقان العالميان التأكيد على التزام الدول بحماية حقوق الأطفال المهاجرين واللاجئين. ويرافق العنف هؤلاء الأطفال في رحلتهم للهروب منه - بما في ذلك الإيذاء والاستغلال، أو العنف المجتمعي، أو المضايقات على أيدي العصابات، أو التجنيد من قبل شبكات الإجرام، أو الاضطهاد السياسي. ويخوضون رحلات محفوفة بالمخاطر وعدم اليقين، وغالباً ما يقعون في قبضة شبكات مهربين ومتجرين أفضاظ. ويرافقهم في سفرهم الخوف، والقلق، والتهديد بالعنف، بل حتى الموت أحياناً. وغالباً ما لا يتلقى هؤلاء الأطفال الحماية التي تحق لهم: فقد يفصلون عن أسرهم ويودعون في مرافق مكتظة مع أشخاص غرباء بالغين حيث تواجههم مخاطر المضايقات والإيذاء والاتجار، وتسلب منهم، في بعض الحالات، حريتهم في مراكز احتجاز محدودة الموارد. وفي هذه السياقات، يسود الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي العنف ضد الأطفال.

٣٢- ويتيح تنفيذ الاتفاقين العالميين الذي يسترشد بمصالح الطفل الفضلى، فرصة سانحة لتحويل هذه الحلقة المفرغة التي تتمثل في الإهمال والإيذاء والاستغلال إلى حلقة حميدة تتمثل في حماية حقوق الطفل. وتعمل الممثلة الخاصة على إعداد تقرير مواضيعي عن هذا الموضوع بالتعاون مع الحكومات وشركاء الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المستقلة لحقوق الطفل.

٣٣- وسلّط تقرير مشترك بين الممثلة الخاصة واليونيسيف، عنوانه "القطاع الخاص ومنع العنف ضد الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" الضوء على الدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص للمضي قدماً في القضاء على العنف ضد الأطفال^(١٢). ويعرض التقرير ممارسات القطاع الخاص الرامية إلى حماية الأطفال من العنف وزيادة الاستثمار التجاري في استراتيجيات منع العنف. وقد صدر هذا التقرير في كولومبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بمناسبة انعقاد أول مؤتمر قمة دولي بشأن حماية الأطفال في السفر والسياحة. ودعا مؤتمر القمة إلى جمع أدلة أقوى لإطلاق حملة توعية عالمية، وتحسين خطوط الإبلاغ المباشرة على شبكة الإنترنت، ووضع نُهج تراعي مصالح الطفل لمساعدة الضحايا وكفالة إعادة إدماجهم، ووضع حد للإفلات من العقاب.

٣٤- ولتبادل المعارف وتعبئة الخبرات والموارد المالية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تنخرط الممثلة الخاصة بنشاط في الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، والتحالف العالمي للقضاء على السخرة والرق المعاصر والاتجار بالبشر وتشغيل الأطفال (التحالف ٨-٧) والتحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع، وفرقة العمل المعنية بالعدالة، والشراكة العالمية للشباب من أجل أهداف التنمية المستدامة.

٣٥- والتطورات المبينة أعلاه مهمة. غير أن الحاجة الملحة إلى حماية الأطفال من العنف لم تتراجع. ففي كل خمس دقائق يلقي طفلٌ حتفه نتيجة تعرضه للعنف. وفي كل عام، يتعرض بليون طفل على الأقل، أي نصف أطفال العالم، للعنف. فالأطفال يُستهدفون عمداً في عمليات ذات دوافع سياسية، ويُتلاعب بهم في أنشطة الجريمة المنظمة، ويُجبرون على الفرار من العنف المسلح وعنف العصابات، ويُباعون ويستغلون لتحقيق مكاسب اقتصادية، ويُستدرجون على الإنترنت، ويؤذون بوسائل عنيفة، ويعتدى عليهم جنسياً داخل بيوتهم، ويهملون في المؤسسات، ويؤذون في مراكز الاحتجاز، ويتعرضون لتسلط الأقران في المدارس وفي المرافق الرياضية، ويتعرضون للوصم والتعذيب بسبب معتقدات خرافية أو ممارسات ضارة، بما في ذلك نتيجة لاتهامات بممارسة الشعوذة.

٣٦- لكن هذا ليس قضاء محتملاً. وبتنفيذ الاتفاقية وخطة عام ٢٠٣٠، يمكن أن توضع مسألة تحرر الأطفال من العنف في صلب السياسة العامة لكل بلد، بما يساعد على منع خطر العنف في حياة الأطفال، ودعم الأطفال الضحايا على نحو فعال.

باء- دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني: نحو عالم خال من الخوف ومن العنف

٣٧- يقتضي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من الدول اعتماد وتنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة ومتعددة التخصصات ومحددة زمنياً لمنع جميع أشكال العنف والتصدي لها. وينبغي أن تستند الاستراتيجيات الوطنية إلى أدلة قوية ومتينة وموثوقة ومصنفة، وأن تُدعم بموارد قابلة للتنبؤ، وأن

(١٢) متاح على الرابط التالي: <https://violenceagainstchildren.un.org/news/private-sector-and-prevention-violence-against-children-latin-america-and-caribbean>

تخضع للرصد والتقييم بصورة منتظمة وشفافة. وتتيح توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال مرجعاً عتيداً لجهود التنفيذ الوطنية، وقد ساعدت في وضع حزمة الاستراتيجيات السبع لإنهاء العنف ضد الأطفال (INSPIRE)، وهي حزمة تدابير دعم تقني تستخدم أفضل الأدلة المتاحة بشأن الاستراتيجيات الفعالة الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال^(١٣).

٣٨- ويشجّع الدول الأعضاء على إدراج غايات أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأطر القطاعية ذات الصلة، وعلى تقييم التقدم المحرز من خلال عمليات متابعة واستعراض تشاركية وشفافة ومتكاملة. وهي تحث على إجراء استعراضات وطنية طوعية شاملة ومنتظمة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وتيسّر الاستعراضات الوطنية الطوعية تبادل الخبرات فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بهدف تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٩- ويوفر المنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة منبراً استراتيجياً للمضي قدماً في حماية الأطفال من العنف، وقد اكتسب هذا الموضوع اهتماماً متزايداً. وتضمن الإعلان الوزاري لمنتدى عام ٢٠١٨ بشأن موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف" التزاماً قوياً بوضع الأطفال في صلب خطة عام ٢٠٣٠^(١٤). وأقر الإعلان بأن تنمية رأس المال البشري من أجل بلوغ مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف يبدأ بالاستثمار في الأطفال والمراهقين والشباب وبضمان نشأتهم بمأمن من جميع أشكال العنف. كما شدد على أهمية الأطفال كعوامل تغيير حاسمة وأهمية مشاركتهم الفعالة في التنفيذ - ولا سيما أشد فئات الأطفال ضعفاً.

٤٠- ويمثل إعداد الاستعراض الوطني الطوعي فرصة للدول كي تبرز أوجه التآزر بين الالتزامات الوطنية والعالمية. وفي الواقع، أولت العديد من الدول الست والأربعين التي قدمت استعراضات وطنية طوعية إلى المنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ اهتماماً خاصاً لحماية الأطفال، مع تأكيد التزامها من جديد بمنع العنف والقضاء عليه، وإظهار الصلات بين حقوق الطفل والتنمية المستدامة. وأشارت الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى التدابير التي اتُّخذت من أجل بلوغ الغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة - وشملت اعتماد خطط وسياسات وطنية، وسن تشريعات، وتعزيز المؤسسات والشراكات، وتدريب الفنيين، وتوحيد البيانات والبحوث.

٤١- فعلى سبيل المثال، اعتمدت ألبانيا تدابير سياسية وتشريعية مهمة من أجل التصدي للاعتداء البدني والجنسي، ولتسلط الأقران، ولزيادة الإبلاغ عن الجرائم ضد الأطفال. وشملت هذه التدابير خطة الأطفال لعام ٢٠٢٠، وقانون حماية حقوق الطفل، ومدونة العدالة الجنائية للأطفال.

٤٢- وسنّت أرمينيا قانوناً جديداً في عام ٢٠١٨ من أجل التصدي للعنف المنزلي ضد الأطفال، بما في ذلك العقوبة البدنية و/أو الاعتداء النفسي على يد مقدمي الرعاية. وأنشأ مكتب المدافع عن حقوق الإنسان وحدة لحقوق الطفل، وأنشأت وزارة العدل مجلساً متعدد القطاعات ومشاركاً بين الوكالات يُعنى بإمكانية وصول الأطفال إلى العدالة.

(١٣) انظر: www.who.int/violence_injury_prevention/violence/inspire/en/

(١٤) E/HLS/2018/1

٤٣- وفي أستراليا، تتصدى الخطة الوطنية للحد من العنف ضد النساء وأطفالهن للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢ لمسألة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي والأسري. وتستهدف حملة "اجتثوا العنف من جذوره" التأثير في الشباب، وترمي إلى التصدي للسلوكيات التي تدعم العنف وإحداث تغيير في السلوك الثقافي على المدى الطويل.

٤٤- وفي بوتان، سلّطت دراسة بشأن العنف ضد الأطفال أجريت في عام ٢٠١٦ الضوء على أعمال العنف والاستغلال والإيذاء التي تستهدف الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، الذين ينتمون إلى أسر مدمّرة أو يعيشون في أسر موسعة أو ينتمون إلى فئات فقيرة. وساعد إنشاء "نواد للقانون" في المدارس وتعزيز المعرفة القانونية كجزء من سلسلة "اعرف القانون لحماية حقوقك" في معالجة هذه الشواغل وزيادة الوعي بحقوق الطفل.

٤٥- وفي عام ٢٠١٧، أطلقت كندا استراتيجية "آن الأوان: الاستراتيجية الكندية لمنع العنف الجنساني والتصدي له" - التي تقوم على المنع، وتقديم الدعم للناجيات، وإنشاء نظم قانونية وقضائية تتصدى لهذه المشكلة على نحو فعال. وعُدّل القانون الجنائي لتحسين حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والتحرش الإلكتروني، وحُصّصت الأموال لتعزيز القدرة على الاستجابة لحالات الإبلاغ العام ودعم حذف مواد الاعتداء الجنسي من على شبكة الإنترنت.

٤٦- وسلّطت أيرلندا الضوء على رؤيتها الطموحة من أجل بلد تحظى فيه حقوق جميع الأطفال والشباب بالاحترام والحماية، وتُسمع أصواتهم، ويدعمون لتحقيق ذواتهم. ويعالج إطار السياسات الوطني للشباب للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ العنف المنزلي والعنف ضد النساء والفتيات والاتجار بالبشر.

٤٧- وفي جامايكا، نُقّحت خطة العمل الوطنية من أجل استجابة متكاملة للأطفال والعنف بغرض توجيه تنفيذها إلى غاية عام ٢٠٢٣. وأفضت حملة "كسر جدار الصمت"، التي نُقّدت في عام ٢٠١٥ لزيادة إبلاغ الأشخاص البالغين عن حالات إيذاء الأطفال، إلى زيادة الإبلاغ عنها بنسبة ١٨,٧ في المائة.

٤٨- وفي لبنان، وضعت وزارة التعليم، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل واليونيسيف، سياسة لحماية الطفل تحتوي على منهجية شاملة لتحديد حالات العنف في المدارس مبكراً وإحالتها.

٤٩- وتملك ليتوانيا برنامجاً وطنياً لمنع العنف الأسري وتوفير المساعدة للضحايا للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. وفي عام ٢٠١٧، دخلت المبادئ التوجيهية لتنفيذ إجراءات منع العنف في المدارس حيز النفاذ لتعزيز وجود بيئة مدرسية آمنة وخالية من العنف وتسلط الأقران.

٥٠- وسُجّل في عام ٢٠١٨ أيضاً تقدم كبير فيما يتعلق بوضع وتنفيذ خطط وسياسات وطنية شاملة، وكذلك بتعزيز التشريعات الوطنية لحماية الأطفال من العنف.

٥١- واعتمدت شيلي سياسة وطنية بشأن الأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥^(١٥). وتشمل الأولويات الرئيسية حماية الأطفال من العنف داخل الأسر وفي المدارس والأماكن الأخرى. وأنشئ مكتب المدافع عن حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨^(١٦).

(١٥) انظر: http://observatorioninez.consejoinfancia.gob.cl/wp-content/uploads/2018/03/Plan-Accion_Ni%C3%B1ez_VF_.pdf

(١٦) القانون ٢١٠٦٧.

٥٢ - وأطلقت بنما استراتيجيتها الوطنية المتعددة القطاعات لمنع العنف ضد الأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ووضعت هذه الخطة من خلال عملية تشاركية، وهي تحدد الإجراءات الاستراتيجية والحسنة التنسيق للنظام الوطني لحماية الأطفال والمراهقين، وتعزز آليات حماية وتمكين الأطفال والمراهقين في البلديات^(١٧).

٥٣ - وفي الفلبين، وُضعت خطة عمل ترمي إلى القضاء على العنف ضد الأطفال وتعالج مختلف أبعاد العنف. وهي تشدد على ضرورة تعزيز نظام حماية الأطفال والمراهقين، وضمان حصول الأطفال على خدمات الحماية، وتحديد أدوار ومسؤوليات التنفيذ الرئيسية داخل الحكومة.

٥٤ - ووضعت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خطة عمل متعددة القطاعات بشأن العنف ضد الأطفال بالاعتماد على نتائج دراستها الاستقصائية الوطنية بشأن العنف ضد الأطفال لعام ٢٠١٤. وتساهم هذه الخطة، كما أشارت إلى ذلك الممثلة الخاصة عند وضعها، مساهمة بالغة الأهمية في تسريع التقدم نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥٥ - وتضع إسبانيا حالياً خططها الاستراتيجية الوطنية الثالثة للأطفال والمراهقين (للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢) بهدف التصدي لقابلية تعرض الأطفال للخطر، بما في ذلك الاتجار. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على تشريع لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف، بما في ذلك الأطفال الصغار جداً الذين يتعرضون للإيذاء في المنزل^(١٨).

٥٦ - وظلّ تقديم الدعم من أجل اتخاذ تدابير تشريعية لحماية الأطفال من العنف يشكل أولوية عالية بالنسبة للممثلة الخاصة في أنشطتها العالمية المتعلقة بالدعوة، وحواراتها بشأن السياسات، وبعثاتها القطرية التي شملت في عام ٢٠١٨ زيارات إلى أندورا، وبيلاروس، وشيلي، والصين، وآيسلندا، وإندونيسيا، واليابان، والمكسيك، وإسبانيا.

٥٧ - ومنذ عام ٢٠٠٦، تضاعف عدد البلدان التي تفرض حظراً قانونياً شاملاً على ممارسة العنف ضد الأطفال أكثر من ثلاثة مرات، فتجاوز في عام ٢٠١٨، ٥٠ بلداً وانضمت إليها مؤخراً أيرلندا وباراغواي وبنن وبيرو والجبل الأسود وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال وسلوفينيا وفيت نام وليتوانيا ومنغوليا.

٥٨ - وفي عام ١٩٧٩، كانت السويد أول بلد في العالم يحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وفي عام ٢٠١٨، أدرج برلمان السويد اتفاقية حقوق الطفل في القانون السويدي لضمان الاسترشاد بمبدأ مصالح الطفل الفضلى عند وضع السياسات.

٥٩ - واعتمدت بيرو تشريعاً جديداً لدعم حظرها العقوبة البدنية بموجب القانون^(١٩). وهو ينصّ على إلزام المعلمين وغيرهم من المهنيين بالإبلاغ، ويقرّ بالدور الحاسم الذي تؤديه البلديات في منع العنف والقضاء عليه، بما في ذلك الدعم المقدم إلى الأسر والمبادرات الإيجابية في مجال تربية الأطفال. وستكفل الضمانات الجديدة أن تولي الإجراءات العامة والخاصة المتصلة بحقوق الطفل الاعتبار في المقام الأول إلى مصالح الطفل الفضلى^(٢٠).

(١٧) انظر: www.unicef.org/panama/spanish/EstrategiaPVNNA_infografica.pdf.

(١٨) انظر: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/203295182018_VNR_Report_

.Spain_EN_ddghpbrgsp.pdf, p. 78

(١٩) المرسوم رقم 003-2018-MIMP، in El Peruano، Índice de Normas Legales (حزيران/يونيه ٢٠١٨).

(٢٠) المرسوم رقم 002-2018-MIMP، in El Peruano، Índice de Normas Legales (حزيران/يونيه ٢٠١٨).

٦٠- ويشكل توحيد البيانات والبحوث أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة للممثلة الخاصة. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا المجال بالتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء: فخلال العقد الماضي، أنتجت بيانات بشأن العنف ضد الأطفال شملت ١٠ في المائة من الأطفال والشباب دون سن الرابعة والعشرين. وفي عام ٢٠١٨، أصدرت رواندا، وأوغندا، وزامبيا، نتائج دراساتها الاستقصائية الشاملة بشأن العنف ضد الأطفال.

رابعاً- تعزيز العمليات الإقليمية لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٦١- يمثل التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية تحدياً رئيسياً في استراتيجية الممثلة الخاصة الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم في مجال حماية الأطفال من العنف. وساعدت هذه الشراكات القوية في وضع هذا الشاغل في صلب خطة السياسات الإقليمية، إلى جانب تعزيز مساءلة الدول ودعم جهود التنفيذ الوطنية.

٦٢- وفي إطار هذه الاستراتيجية، استضافت الممثلة الخاصة مشاورات إقليمية رفيعة المستوى في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب آسيا، والمحيط الهادئ، والمنطقتين الأوروبية والعربية. وصدرت ستة تقارير رصد إقليمية وعُقدت اجتماعات استعراض دورية لمواصلة التقدم وتسريع وتيرته.

٦٣- وتواصل اتخاذ التزامات سياسية إقليمية مهمة ووضع خرائط لتنفيذها. ويجري وضع جيل جديد من الخطط الإقليمية لإنهاء العنف ضد الأطفال بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠. وقد عززت هذه الخطط التشريعات الوطنية والسياسات العامة، ووحدت البيانات والبحوث، وشجعت حملات التوعية.

٦٤- وتُنظّم الممثلة الخاصة مائدة مستديرة سنوية رفيعة المستوى مع المنظمات الإقليمية. ويشكّل المنتدى آلية استراتيجية فريدة في نوعها داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين الأقاليم بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال من خلال إقامة حوار بشأن السياسات، وتبادل المعارف والممارسات الجيدة، وتحديد الاتجاهات والتحديات الملحة.

٦٥- وعُقدت المائدة المستديرة الإقليمية الثامنة في أيار/مايو ٢٠١٨ في تيمفو. وقد استضافتها حكومة بوتان ونُظمت بالاشتراك مع مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال.

٦٦- وأولت المائدة المستديرة اهتماماً خاصاً لتسريع التقدم نحو بلوغ غايات خطة عام ٢٠٣٠ الرامية إلى معالجة العنف، بما في ذلك حماية الأطفال من الممارسات الضارة وزواج الأطفال، ودور القادة الدينيين في التصدي للعنف ضد الأطفال^(٢١).

٦٧- وأقرت المنظمات الإقليمية المشاركة بالفرص الاستراتيجية التي يتيحها في عام ٢٠١٩ استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة. وللاستفادة من هذه الفرص، التزمت هذه المنظمات بالمساهمة في إعداد التقرير المواضيعي العالمي المتعلق بالقضاء على العنف ضد الأطفال، والمشار إليه أعلاه.

(٢١) انظر: <https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/general/>

.conclusions_recommendations_bhutan_2018.pdf

- ٦٨- وستشترك الممثلة الخاصة مع منتدى السياسات من أجل الطفل الأفريقي في استضافة المائدة المستديرة الأفريقية التاسعة في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٩.
- ٦٩- ويهدف الاجتماع الأفريقي لعام ٢٠١٩ إلى تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مستغلاً في ذلك الاحتفاء بيوم الطفل الأفريقي لعام ٢٠١٨ الذي حُصص لخطة عام ٢٠٣٠ وكان موضوعه "عدم إهمال أي طفل من أجل تنمية أفريقيا". وعلى نحو ما أشير إليه في تلك المناسبة، فإن عدم الاستثمار في الخدمات الأساسية وحماية الأطفال من العنف قد يسفر عن إهمال السواد الأعظم من الفتيان والفتيات الذين يمثلون نحو ٥٠ في المائة من سكان أفريقيا.
- ٧٠- وخلص التقرير الأفريقي بشأن رفاه الطفل لعام ٢٠١٨ الذي أعدّه منتدى السياسات من أجل الطفل الأفريقي إلى أن العديد من البلدان تملك تشريعات وسياسات ومؤسسات متعلقة بحقوق الطفل، غير أن العديد من القوانين والممارسات تتعارض مع المعايير الدولية. وأوضح ارتفاع معدل عمل الأطفال، وزواج الأطفال، والعنف ضد الأطفال، وجود فجوة بين القول والفعل وعدم إنفاذ التشريعات. فعلى سبيل المثال، يحدّد ٣٦ بلداً من أصل ٥٢ سن الزواج في الثامنة عشرة أو أكثر بالنسبة للجنسين، غير أن التقرير يفيد بأن ٣ أطفال من أصل ١٠ في أفريقيا يزوجون قبل بلوغ هذه السن.
- ٧١- وتتوافق كل من خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة أفريقيا لعام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال مع خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة.
- ٧٢- وأجرى أربعة عشر بلداً أفريقياً دراسات استقصائية شاملة للأسر المعيشية من أجل توثيق حجم العنف ضد الأطفال وطبيعته وتأثيره. وقد استُخدمت المعلومات المستخلصة من الدراسات الاستقصائية للعنف ضد الأطفال والشباب في وضع السياسات الحكومية متعددة القطاعات والخطط والبرامج وفي إعداد الميزانيات، وكذا في سنّ تشريعات ترمي إلى منع العنف وحماية الأطفال الضحايا.
- ٧٣- وواصلت الممثلة الخاصة التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا واللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحماتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تنفيذ خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال لعام ٢٠١٥. وتشجع هذه الخطة الجهود الوطنية المبذولة داخل الرابطة من أجل تحقيق غايات معالجة العنف التي تنص عليها أهداف التنمية المستدامة.
- ٧٤- وفي عام ٢٠١٨، حثّت الممثلة الخاصة باللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحماتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، خلال حوارها السنوي معها، على اغتنام الفرصة المتاحة في عام ٢٠١٩ لتسريع وتيرة الإجراءات المتخذة لحماية الأطفال من العنف. واتفقت اللجنة مع اقتراحها إجراء استعراض منتصف المدة لخطة العمل الإقليمية، بالاعتماد على دراسة خط أساس مهمة أجرتها اليونيسيف بالتعاون مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا واللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحماتها التابعة للرابطة. وسينتهي استعراض منتصف المدة لخطة العمل الإقليمية في عام ٢٠١٩.

٧٥- وفي إطار مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال، تعززت إجراءات الحماية من العنف أكثر من خلال تنفيذ خطة العمل الإقليمية لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ في جنوب آسيا، ووضع استراتيجية وخطة عمل إقليميتين لحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين، بما في ذلك على شبكة الإنترنت.

٧٦- ومُددت خطة العمل الإقليمية بشأن زواج الأطفال لفترة خمس سنوات إضافية (٢٠١٨-٢٠٢٣) وتواصل تنفيذها من خلال وضع خطط وطنية في أفغانستان ونيبال، وتنظيم حملة متعددة الوسائط في بنغلاديش.

٧٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أنشئ في كاتماندو منبر إقليمي للقادة الدينيين من أجل تعزيز حقوق الطفل، وهو ما ساهم في زيادة مشاركتهم على الصعيد الوطني. وفي بوتان، وُضعت استراتيجية وخطة عمل وطنيتين لحماية الأطفال في الأديرة.

٧٨- وعقد المنبر البرلماني لجنوب آسيا من أجل الأطفال اجتماعاً في دكا في أيار/مايو ٢٠١٨، وقد حضره مشرّعون من جميع أنحاء الإقليم لمناقشة مسألة حماية حقوق الأطفال، بما في ذلك حقهم في الحماية من العنف.

٧٩- وواصلت الممثلة الخاصة بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية. والقرار الذي اعتمده معهد البلدان الأمريكية لشؤون الطفل التابع لمنظمة الدول الأمريكية بشأن العنف ضد الأطفال^(٢٢) أعاد تأكيد التزام الدول الأعضاء بمنع العنف والقضاء عليه في جميع السياقات، ويدعو في أثناء ذلك إلى تبادل الممارسات الجيدة والخبرات، لا سيما فيما يتعلق بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي وتحديد السن الدنيا للمسؤولية الجنائية، وإلى زيادة استخدام الإجراءات البديلة لسلب الأطفال حريتهم.

٨٠- وتتوافق المبادئ التوجيهية لتشجيع التأديب الإيجابي ومنع العنف ضد الأطفال في بلدان السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور)، مع خطة عام ٢٠٣٠.

٨١- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعادت اللجنة الدائمة لميركوسور "Niñ@Sur"، تأكيد التزام الدول الأعضاء بالقضاء على العنف ضد الأطفال، تمشياً مع اتفاقية حقوق الطفل وخطة عام ٢٠٣٠. واستضافت أوروغواي منتدى البلدان الأمريكية الثاني بشأن النظم الوطنية لحماية الأطفال والمراهقين الذي أقرّ، من خلال إعلان مونتيفيديو، بحماية الأطفال من جميع أشكال العنف كمبدأ برنامجي من مبادئ النظم الوطنية لحماية الأطفال والمراهقين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٨٢- وأولى المنتدى اهتماماً خاصاً لحالة الأطفال المتقلبين. وحدّد الدوافع الرئيسية للهجرة في المنطقة، بما في ذلك الفقر والإقصاء والعنف؛ وأعاد تأكيد دور النظم الوطنية لحماية الأطفال والمراهقين في حماية حقوق الأطفال المهاجرين؛ ودعا إلى احترام مصالح الطفل الفضلى في جميع الأوقات، وإلى تجنب احتجاز الأطفال وفصلهم عن أسرهم.

(٢٢) انظر: <https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/regions/>

.engcd_res_08_92-r17.pdf

٨٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي واليونيسيف حواراً إقليمياً (عنوانه "على طريق تحقيق المساواة: ٣٠ عاماً على وضع اتفاقية حقوق الطفل) لاستعراض التقدم المحرز في أعمال حقوق الطفل. وضمّ هذا المنتدى ممثلين حكوميين رفيعي المستوى وخبراء وممثلين لمنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء المنطقة. وشمل أربع حلقات نقاش بشأن أوجه التقدم والتحديات المتصلة بتوفير الحماية الاجتماعية، وتشجيع مشاركة الأطفال، وكفالة فرص حصول الأطفال الصغار على خدمات نمو جيدة، والتصدي للعنف ضد الأطفال. وفتت حلقة النقاش المتعلقة بالعنف الانتباه إلى المعدلات المرتفعة لقتل الأطفال في بعض بلدان المنطقة، وإلى الأثر المدمر لعنف العصابات، وإلى "التطبيع" مع العنف في حياة الطفل ومحيطه. كما حدّدت بعض الأسباب الرئيسية للعنف ضد الأطفال، بما في ذلك ارتفاع واستدامة مستويات الفقر وعدم المساواة.

٨٤- وانضم إلى المنتدى أيضاً أكثر من ١٤٠ طفلاً وشاباً ينحدرون من جميع أنحاء المنطقة ويعملون على مشاريع مبتكرة تهدف إلى تعزيز حقوق الطفل لتبادل خبراتهم باعتبارهم عوامل تغيير.

٨٥- وشارك الشباب في مناقشات بشأن التحديات الرئيسية التي حددها في سياق المجالات المواضيعية الرئيسية الأربعة للمنتدى وبشأن الإجراءات التي يعتبرونها ضرورية لإحداث التغيير. وأعرب الأطفال عن قلقهم بوجه خاص إزاء مختلف مظاهر العنف الممارس في مرحلة الطفولة، وتجعلهم يشعرون بانعدام الأمن.

٨٦- وحددوا التعليم باعتباره أحد أهم العمليات التي يمكنها أن تساهم في منع العنف والقضاء عليه. وفي رأيهم، ينبغي أن ينهض نظام التعليم في الأمريكتين بالأطفال ويمكنهم من تنمية المهارات اللازمة لمواجهة تحديات عالم اليوم.

٨٧- وواصلت الممثلة الخاصة بالعمل مع منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك عقد اجتماعات ثنائية مع اللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة للمنظمة. وتشجع اللجنة على تعزيز حماية الأطفال من العنف على سبيل الأولوية في الخطط الإنمائية الوطنية والاستعراضات الوطنية، وذلك في إطار خطة عام ٢٠٣٠. ودعت المناقشة المواضيعية التي أجرتها المنظمة بشأن الوثيقة الختامية المتعلقة بحقوق الطفل والمعتمدة في نيسان/أبريل ٢٠١٨، إلى سن تشريعات تكفل حماية الأطفال من الاستغلال، وإنشاء آليات محدّدة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، واتخاذ إجراءات للقضاء على الممارسات الضارة. وسلّطت الضوء على ضرورة اتخاذ الدول الحيطة الواجبة لحظر أعمال العنف ضد الأطفال ومنعها والتحقيق فيها، وإنهاء الإفلات من العقاب، وتقديم الدعم للضحايا.

٨٨- وعزّزت الممثلة الخاصة تعاونها أكثر مع مجلس أوروبا، بما في ذلك في إطار استراتيجية المجلس بشأن حقوق الطفل (٢٠١٦-٢٠٢١)، التي تشمل مسألة تحرّر الأطفال من العنف. وبغرض إيلاء هذا الموضوع اهتماماً خاصاً، أنشئ فريق خبراء لتوثيق الممارسات الجيدة وتعزيز التقدم المحرز فيما يتعلق بمنع العنف والتصدي له، بطرق منها إنشاء منبر إقليمي إلكتروني لتبادل المعلومات. وسُتستخدم نتائج هذه العملية في تقييم الاستراتيجية لفترة منتصف المدة الذي ستضيفه حكومة فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

٨٩- واعتمدت لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا معايير جديدة بشأن الشواغل المتصلة بالعنف، بما في ذلك اعتمادها في نيسان/أبريل ٢٠١٨ معايير بشأن حماية حقوق أطفال السجناء، وفي تموز/يوليه ٢٠١٨ معايير بشأن حقوق الطفل في البيئة الرقمية. وتشجع المجموعة الأخيرة من المعايير على تمكين الأطفال وحمايتهم من خلال وضع تشريعات وسياسات وتوطيد التعاون الوطني والدولي وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٩٠- وأنجز عمل إضافي بشأن حقوق الطفل في مجال الهجرة، مع تركيز خاص على مسألتي تقدير سن الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ورعايتهم. وأعدّ مجلس أوروبا دليلاً للمهنيين العاملين مع الأطفال المتضررين من الهجرة لمساعدتهم على إبلاغ الأطفال بحقوقهم والإجراءات التي تؤثر فيهم بطريقة تراعي سنهم ومدى نضجهم ولغتهم ونوع جنسهم وثقافتهم^(٢٣).

٩١- وواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع المبادرات المهمة الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال والتصدي له في إجراءاته الداخلية والخارجية على حد سواء، بما في ذلك تعزيز النظم الوطنية لحماية الطفل، وتحسين معايير حماية الطفل، وبناء قدرات المهنيين، ودعم تقديم خدمات متكاملة ومتعددة التخصصات للأطفال ضحايا العنف.

٩٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عيّن رئيس البرلمان الأوروبي منسّقاً جديداً لحقوق الطفل لضمان احترام حقوق الطفل احتراماً كاملاً في تشريعات الاتحاد الأوروبي وفي غيرها من مبادرات البرلمان. وسيعمل المنسّق كقنطرة وصل في سياق التعاون بين البرلمان وباقي المؤسسات والوكالات المشاركة في وضع وتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحقوق الطفل، وكذا لدى منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

خامساً- الأطفال باعتبارهم عوامل التغيير

٩٣- يمثل إقامة الشراكات مع الأطفال بُعداً أساسياً في ولاية الممثلة الخاصة. ولا بد من الاستماع إلى الأطفال والتعلم من تجاربهم لتحقيق رؤية اتفاقية حقوق الطفل وخطة عام ٢٠٣٠ لبناء عالم خال من الخوف والعنف.

٩٤- وعلى نحو ما أشار إليه الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، يمثل الأطفال عوامل تغيير مهمة وتعتبر مشاركتهم النشطة ضرورية لتنفيذ واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ على نحو فعال. وسيضفي تناول منتدى عام ٢٠١٩ لموضوع "تمكين الناس" واستعراضه الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب تخليد الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل التي تولي اهتماماً كبيراً لدور ومشاركة الأطفال، أهمية خاصة على مشاركة الأطفال في مبادرات منع العنف والتصدي له ودعمهم لها.

٩٥- وشكّل العنف أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لأكثر من ٨٠٠.٠٠٠ طفل شاركوا في المشاورات التي أفضت إلى وضع خطة عام ٢٠٣٠. وأعيد تأكيد هذه الأولوية في استطلاع للرأي على الإنترنت أجرته الممثلة الخاصة واليونيسيف بشأن الأطفال المهاجرين واللاجئين. وذهبت نسبة كبيرة من الشباب الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية، وزاد عددهم

(٢٣) انظر: <https://rm.coe.int/how-to-convey-child-friendly-information-to-children-in-migration-a->

.ha/1680902f91

عن ١٧٠.٠٠٠ شاب، إلى اعتبار العنف مشكلة خطيرة ترتبط بتنقل الأطفال عبر الحدود. واعتُبر العنف واحداً من الأسباب الرئيسية لمغادرة الأطفال بلدانهم، ومن التحديات الرئيسية التي تواجههم أثناء رحيلهم، ومن المشاكل التي تستمر عند وصولهم إلى بلد المقصد.

٩٦- وشملت كذلك الشواغل الرئيسية التي أعرب عنها الأطفال المحتجزون العنف والخوف وانعدام الأمن^(٢٤). وسلط الضوء على هذه الشواغل في مشاورات مع مراقبين مسلوبو الحرية وأطفال والدين محتجزين، نظمتها الممثلة الخاصة بالتعاون مع اليونيسيف وشركاء المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية. وتكتسي آراؤهم أهمية بالغة بالنسبة للدراسة العالمية بشأن الأطفال المسلوبة حريتهم التي طلبت الجمعية العامة بإعدادها في قرارها ١٥٧/٦٩. وترأس الممثلة الخاصة فرقة عمل الأمم المتحدة التي تدعم إعداد الدراسة العالمية على نطاق المنظومة.

٩٧- وتمثل أصوات الأطفال المطالبة بإنهاء العنف والتهميش أكثر الأسباب إقناعاً وإلحاحاً من أجل اتخاذ الإجراءات. لكن حتى في أكثر الحالات يأساً، يعرب الأطفال عن أملهم في بلوغ عالم أفضل وعزمهم على تحقيق تغيير دائم. وفي جميع مناطق العالم، يتكاتف الشباب الناشطون في مجال الدعوة مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني والعديد من الحلفاء الآخرين للتوعية بالأثر الضار للعنف، وتمكين الشباب من أجل تشكيل جبهتهم الأولى في التصدي لخطر الإيذاء والاستغلال، وإلهام العديدين لبناء عالم يستطيع فيه الأطفال النمو وهم يحظون بالاحترام والدعم.

٩٨- واضطلع مكتب الممثلة الخاصة باستعراض دراسات حالة عن مشاركة الأطفال في مختلف المناطق لتحسين فهم الكيفية التي تتطور بها مشاركة الطفل والكيفية التي تساعد بها الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة على منع مختلف أشكال العنف ضد الأطفال والإبلاغ عنها والتوعية بها. وشمل الاستعراض نتائج الدراسة الاستقصائية U-Report التي أجرتها الممثلة الخاصة بالتعاون مع اليونيسيف وتبادل في إطارها أكثر من ١٠٠.٠٠٠ طفل من أكثر من ٢٠ بلداً تجارهم وآرائهم بشأن تسلط الأقران، باعتبارها مساهمة رئيسية في تقرير الأمين العام عن الموضوع^(٢٥).

٩٩- وتبيّن دراسات الحالة المستعرضة تحولاً في النموذج فيما يتعلق بمشاركة الطفل، وذلك بالانتقال من نموذج يقوم على مبدأ "لنستمع إلى ما يريد الأطفال قوله"، إلى نموذج يمكن الأطفال من تحديد المشاكل، وإعادة النظر في النهج، والمساعدة على اتخاذ القرارات المستنيرة، وتعبئة مجموعة من الشركاء - من بينهم الأقران وصانعو القرارات - لترويج التغيير الإيجابي.

١٠٠- وعلى النحو المبين في الأمثلة التالية، ترتبط مشاركة الأطفال أكثر فأكثر باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد أناطت أنجح العمليات أدواراً مهمة بالأطفال فيما يتعلق بتحديد الشواغل الكبرى وقيادة المبادرات ووضعها.

١٠١- وفي عام ٢٠١٨، أطلقت الحكومة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص حملة وطنية في ماليزيا لتشجيع التحلي بحُسن الأخلاق من أجل التصدي لتسلط الأقران في المدارس. ودعت حملة "#StandTogether Malaysia" المدارس إلى اقتراح حلول موضوعة بالتعاون بين الأطفال والكبار. وقدّم الطلاب في خلال أسبوع أكثر من ١٣٠ مشروعاً واتخذت ٧٥٠ مدرسة إجراءات لتعزيز التحلي بحُسن الأخلاق.

(٢٤) A/73/276, pp. 17-18.

(٢٥) انظر A/71/213.

١٠٢- وأتيحَت كتيبات وأدوات على شبكة الإنترنت وخارجها. واستُخدمت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف الترويج للحملة على وسائل التواصل الاجتماعي ونشر الموارد وجمع البيانات الآنية. وكانت المنابر الإلكترونية مفيدة جداً في التخاطب المباشر مع الأطفال وجمع الأدلة بشأن الطريقة التي ينظر بها الأطفال إلى تسلط الأقران.

١٠٣- ومن خلال مبادرة U-Report التي تدعمها اليونيسيف، أعطيت الكلمة لآلاف الشباب وأعرب أكثر من ثلثي هذا العدد عن قلقهم إزاء العنف داخل المدارس وفي محيطها. وإذ يقرّ الأطفال بأن "إشاعة حُسن الأخلاق هي مسؤولية الجميع" فإنهم التزموا بالتحلي بالاحترام واللطف وبإسماص أصواتهم. كما التزموا بكسر جدار الطابوهات وأشكال الوصم المرتبطة بالإبلاغ عن حوادث العنف، والتوجه إلى السلطات التي يمكنهم الثقة بها، وإنشاء قنوات إبلاغ يقودها الأطفال. وتضمنت توصياتهم الدعوة إلى وضع وسائل متيسرة وموثوقة للإبلاغ عن حالات التحرش والاعتداء الجنسيين^(٢٦).

١٠٤- وفي المكسيك، ولضمان تنفيذ قانون الأطفال والمراهقين لعام ٢٠١٤، الذي جعل من مشاركة الطفل بُعداً أساسياً من عملية تطبيقه، وضعت الحكومة نظاماً وطنياً لاستقراء الرأي يهدف إلى جمع المعلومات لدى الأطفال البالغين ١٣ عاماً فما فوق. ومن أجل الوصول إلى الأطفال غير الملحقين بالمدارس، عُزز التعاون مع الشبكة المجتمعية للمجلس الوطني لتطوير التعليم. وأعرب الأطفال عن قلقهم إزاء استخدام العقوبة البدنية في المنزل، وإزاء التمييز في المدارس، بما في ذلك ضد الأطفال ذوي الإعاقة وأطفال الشعوب الأصلية.

١٠٥- وفي عام ٢٠١٥، أطلق المجلس الوطني للطفولة في شيلي مبادرة *Yo Opino*^(٢٧). وأجريت هذه المشاورات الوطنية من خلال النظام المدرسي الرامي إلى جمع آراء الأطفال المتراوحة أعمارهم بين ٤ سنوات و١٨ سنة لإرشاد السياسات والبرامج. وعُرضت نتائج الدراسة الاستقصائية على الكونغرس، وكذلك على المنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧. وأعرب الأطفال عن قلقهم الشديد إزاء حالات الفقر والعنف، ودعوا إلى تعزيز احترام التنوع وعدم التمييز، وحماية الأطفال من العقوبة اللفظية والبدنية، والتصدي بقوة للممارسات العنيفة، من قبيل تسلط الأقران والتحرش الإلكتروني.

١٠٦- وفي الهند، ركزت منظمة "تنمية لا تكف" (*Restless Development*) على تمكين الأطفال لمنع ظاهرة زواجهم. وإلى جانب جمع البيانات من خلال تكنولوجيا الهواتف الذكية، استندت هذه المبادرة بالأساس إلى أنشطة الدعوة والتعبئة في صفوف الشباب وأنشطة تثقيف الأقران والتعلم منهم. وشملت حملة "#KnotSoYoung" آلاف الأطفال والمراهقين، وساهمت في تظافر جهود شبكة من القادة الشباب لتنظيم أحداث وحملات مجتمعية مهمة تركز على الأطفال. وشدّدت هذه الجهود بصورة خاصة على تعلّم الفتيات والوعي بحقوقهن، وتزويدهن بالمهارات اللازمة للبقاء في المدرسة؛ ونتيجة لذلك، أعلنت ١٠ قرى خلوها من ظاهرة زواج الأطفال.

(٢٦) انظر: www.unicef.org/end-violence/youth-manifesto.

(٢٧) انظر: [www.creciendoconderechos.gob.cl/docs/Informe-nacional-Yo-Opino-es-mi-derecho-](http://www.creciendoconderechos.gob.cl/docs/Informe-nacional-Yo-Opino-es-mi-derecho-2017_Final.pdf)

[2017_Final.pdf](http://www.creciendoconderechos.gob.cl/docs/Informe-nacional-Yo-Opino-es-mi-derecho-2017_Final.pdf).

١٠٧- وفي غواتيمالا، وملاوي، نُظِّمت حملة "انفضوا من أجل الفتيات" بغرض التصدي لزواج الأطفال والعنف الجنساني. وفي كلا البلدين، ترتفع مخاطر الزواج المبكر للفتيات وتسربهن من المدرسة وتعرض حياتهن للخطر جراء مشاكل صحية مردها الحمل المبكر. وأُشركت الفتيات في تحديد الشواغل الرئيسية في كل خطوة من خطوات هذه العملية. وقد تحققت نتائج مهمة بالتعاون مع القادة التقليديين والمحليين. وفي ملاوي، أيدت أكثر من ١٠.٠٠٠ فتاة تغيير التشريعات الوطنية بشأن زواج الأطفال، وهو ما ساعد في حظر هذه الممارسة الضارة في ١٨٤ مجتمعاً محلياً. وفي غواتيمالا، قادت مجموعة من الفتيات عملية إنشاء مرصد وطني معني بالعنف للإبلاغ عن حالات العنف ضد الفتيات والنساء؛ وقد أُحيلت إليه أكثر من ٧٠٠ فتاة. وفي كلا البلدين، كانت أكثر الموارد المستخدمة في المشاركة غير متصلة بالحاسوب، بسبب تنفيذ هذه المبادرة في مناطق ريفية، بيد أنه استُخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لدعم تواصل الفتيات وتعبئتهن.

١٠٨- وتبيّن هذه الأمثلة تزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي معظم الحالات، استُخدمت أدوات رقمية لجمع البيانات، أما التهج غير المتصلة بالحاسوب فقد شُجّع استخدامها لتحقيق التغيير. وتجدر الإشارة إلى أن الأطفال استخدموا هذه الأدوات الرقمية لكي تكون مشاركتهم مستمرة ويكونوا عوامل تغيير بدلاً من أن يكتفوا بأداء دور تقديم البيانات.

١٠٩- ويتعين تطوير نماذج مشاركة الأطفال بما يتماشى وواقع حياتهم. ويتعين أن تستجيب الأدوات والتطورات التكنولوجية لتزايد خبرات وتوقعات الأطفال كمواطنين رقميين. وهذا مجال يحتاج إلى مزيد من البحث لاغتنام الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولمنع ومعالجة أي مخاطر ذات صلة، ولمواصلة تعزيز قدرات ودور الأطفال فيما يتعلق بالحصول الحقيقي على المعلومات والتأثير في عمليات صنع القرار. وهو مجال ستواصل الممثلة الخاصة الترويج له بنشاط، بما في ذلك في التقرير المواضيعي المتعلق بالعنف ضد الأطفال، المشار إليه أعلاه.

سادساً - عدم إهمال أي طفل - حماية الأطفال ذوي الإعاقة من العنف

١١٠- العنف ضد الأطفال يتفشى أكثر فأكثر. وهو يمس الأطفال من جميع الأعمار، ويوجد في جميع السياقات، ولا يعترف بالحدود الجغرافية أو الاجتماعية أو الثقافية. وهو غالباً ما يبدأ في مرحلة مبكرة من الحياة، وكثيراً ما يصبح خطر التعرض له، مع نمو الأطفال، حالة مستدامة.

١١١- ويرتفع خطر التعرض للعنف بصفة خاصة في حالة الأطفال ذوي الإعاقة - ففي الواقع، يفوق احتمال تعرضهم للعنف أربع مرات تقريباً احتمالاً عند غيرهم من الأطفال^(٢٨). أما بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة العقلية أو الذهنية فقد يكون الخطر مرتفعاً جداً، بما في ذلك خطر العنف الجنسي^(٢٩).

١١٢- ويكون الأطفال ذوو الإعاقة أيضاً عرضة لخطر الإيداع في المؤسسات، حيث الأوضاع السيئة تشكل خطراً على صحتهم ونموهم ورفاههم، ولا يحظون بالاهتمام الفردي الذي

(٢٨) انظر: www.who.int/mediacentre/news/notes/2012/child_disabilities_violence_20120712/en/

(٢٩) انظر: https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2015/12/SOWC_2013_75.pdf, p. 52

يحتاجونه، وقد يواجهون مواقف وأنماط سلوكية تعسفية ويتعرضون كذلك للمضايقة والضرب والعزل من جانب موظفين غير مدربين تدريباً جيداً^(٣٠).

١١٣ - ولفترة طويلة جداً، أهمل الأطفال ذوو الإعاقة. وقد شكّل التصدي للعنف ضد الأطفال ذوي الإعاقة أحد الشواغل الرئيسية في ولاية الممثلة الخاصة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، انضمت الممثلة الخاصة في بانكوك إلى المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإعاقة وإمكانية الوصول لوضع المبادئ العشرة المتعلقة بحماية ورفاه ونمو الفتيات والفتيان والمراهقين ذوي الإعاقة. ونُظمت هذه الحملة بمشاركة الأطفال ذوي الإعاقة، وهي ترمي إلى القضاء على العنف.

١١٤ - وتتضمن المبادئ العشرة رسائل مهمة من الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك ما يلي: "أنا موجود كما أنا، وأنا مثلك تماماً. ويتعين احترامي والاعتراف بخصائصي. وأنا أتمتع بنفس الكرامة وحقوق الإنسان التي يتمتع بها أي فرد؛" و"أطلب إليكم قبولي كما أنا، ومساعدتي على تطوير قدراتي ومواهبتي، ومنحي تعليماً جيداً؛" و"أطلب إليكم احترامي وحماتي من جميع أشكال العنف... فمثل أي شخص آخر، يتعين توفير الحماية لجسدي وروحي وفكري".

١١٥ - ويستند الفرع أدناه، الذي تحكمه اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، إلى قرار مجلس حقوق الإنسان إيلاء اهتمام خاص إلى مسألة تمكين الأطفال ذوي الإعاقة من التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم^(٣١). وهو يتناول ظواهر الإقصاء الاجتماعي، والإيداع في المؤسسات، والإهمال والإيذاء اللذين غالباً ما يتعرض لهما الأطفال ذوو الإعاقة، وطرق تفاقم مخاطر اضطرابات الصحة العقلية بسبب العنف، وطرق تعزيز حماية الأطفال ذوي الإعاقة من جميع أشكال العنف.

١١٦ - وغالباً ما يوجد تلازم بين الإعاقة والإقصاء الاجتماعي وسوء الحالة الصحية والعنف. ويرتفع معدّل انتشار الإعاقة أكثر في صفوف أطفال الأسر المعوزة، حيث لا تتاح لهم أيضاً إمكانية الحصول على خدمات اجتماعية أساسية جيدة، وهو ما يجد من فرصهم في الكشف المبكر والعلاج وإعادة التأهيل، وفرص المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية.

١١٧ - ويتحمل أفراد أسر الأطفال ذوي الإعاقة مصاريف إضافية فيما يتعلق بالعلاج والسكن والنقل؛ ويجرمون من فرص العمل ويتعرضون للتهميش. ويتفاقم خطر العنف داخل الأسرة بسبب الارتفاع الكبير لمتطلبات الرعاية، وارتفاع مستويات الضغط، وغياب الدعم والخدمات، والشعور العميق بالعزلة. وترد بعض الأسر على ذلك بالإهمال. وتعتمد أسر أخرى إلى حماية الطفل من الاتصال بالعالم الخارجي، بما في ذلك حمايته من الإيذاء والوصم.

١١٨ - وبسبب الوصم والتحييز المرتبطين بالإعاقة، وكذا الحواجز البيئية، تزيد صعوبة التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس وحصولهم على الرعاية الصحية ومشاركتهم في المجتمع والتماسهم سبل الانتصاف والدعم عند تعرضهم للعنف.

١١٩ - وفي الواقع، يقل احتمال التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس، وهو ما يجد من فرصهم في تطوير مواهبهم وقدراتهم وفي الحصول على فرص العمل في مرحلة لاحقة من الحياة. وضعف مخصصات الاستثمار في ميزانيات التعليم الوطنية، وارتفاع التكاليف بالنسبة للأسر،

(٣٠) متاح على الرابط الإلكتروني: www.unviolencestudy.org/, pp. 175-190.

(٣١) قرار الجمعية العامة ١٤٢/٦٤.

ونقص المدارس، وعدم وجود مرافق تعليمية ملائمة، ونقص المدرسين المؤهلين، وغياب المواد التعليمية، ليست سوى بعضاً من أسباب هذه الحالة^(٣٢).

١٢٠- ويُشترط أن تراعي مرافق التعليم مصالح الطفل واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والمسائل الجنسانية وأن تضمن بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع، غير أن العنف الذي يتعرض له الطلاب ذوو الإعاقة في المدارس - على يد المعلمين وغيرهم من الموظفين، وزملائهم الطلاب - أمر شائع^(٣٣). وغالباً ما يصبح الطلاب ذوو الإعاقة مستهدفين بالتهديدات البدنية واللفظية وبالإيذاء والعزلة الاجتماعية. وقد يرتفع خطر تعرضهم لتسلط الأقران، وقد يفضلون الالتحاق بمدارس خاصة بسبب الخوف من الوصم أو تسلط الأقران في المدارس العادية. وفي هذا الصدد، تكون مواقف المعلمين أساسية في تقدير التنوع وتوفير بيئة آمنة وداعمة، وفي ضمان مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة مشاركة حقيقية في المدارس وفي الأنشطة المدرسية.

١٢١- وفي بعض المجتمعات المحلية، تُصور الإعاقة على أنها لعنة وابتلاء ومصدر عار للأسرة. وأحياناً، يُعتقد أنها ناتجة عن وقوع الطفل في قبضة أرواح شريرة وأن تخليصه منها يكون عن طريق تجويعه أو وضعه في بيئة شديدة الحرارة أو البرودة أو تعريضه للنار أو الضرب المبرح. وهكذا، وتحت ضغط أفراد المجتمع المحلي النافذين، قد يُلجأ إلى "القتل الرحيم" لإنهاء معاناة الطفل المتصورة.

١٢٢- ويتعرض الأطفال ذوو الإعاقة، عند استخدامهم كمتسولين، للعنف من أجل إبقائهم في الشوارع، وقد يتعرضون للإيذاء البدني لجلب اهتمام الناس وتشجيعهم على الإحسان إليهم.

١٢٣- وقد يترتب عن التعرض لحالات العنف هذه عواقب وخيمة على الصحة العقلية للأطفال ذوي الإعاقة، مما يسفر عن تفاقم خطر تدهور مستوى احترام الذات والاكتماب؛ وحدوث اضطراب الكرب التالي للرضح؛ والشعور بالقلق؛ وظهور حالات هلوسة واضطراب في الذاكرة؛ وحصول اضطرابات في النوم والأكل؛ وظهور سلوكيات قد تشكل خطراً على الصحة، بما في ذلك الإدمان على المواد المخدرة، وإيذاء النفس، والتفكير في الانتحار.

١٢٤- وقد تكون هذه المخاطر مرتفعة جداً في حالة المراهقين، لأن نصف جميع حالات اضطراب الصحة العقلية مدى الحياة تظهر في سن الرابعة عشرة، ويعدّ الاكتئاب السبب الرئيسي للمرض والإعاقة في صفوف المراهقين، والانتحار السبب الثالث للوفاة^(٣٤).

١٢٥- ويفيد استعراض أجرته اليونيسيف في البلدان الصناعية بأنه توجد صلة وثيقة بين الصحة العقلية للمراهقين والتعرض لتسلط الأقران، وبين الصحة العقلية والسلوكيات التي تشكل خطراً على الصحة^(٣٥). وتلاحظ هذه الدراسة أن نسبة الأطفال والمراهقين الذين يعانون من اضطرابات عقلية آخذة في الازدياد، وأن عدد الفتيات اللواتي بلغن عن إصابتهن باضطرابات عقلية بلغ في المتوسط حوالي ضعف عدد الفتيان المبلغين بها في الفئة العمرية المتراوحة بين ١٣ و ١٥ عاماً.

(٣٢) انظر: www.who.int/disabilities/world_report/2011/report.pdf.

(٣٣) انظر الغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة.

(٣٤) A/HRC/32/32, paras. 67-73.

(٣٥) انظر: www.unicef-irc.org/publications/pdf/IRB_2017_12.pdf.

١٢٦- وعلى الرغم من أهمية خدمات الصحة العقلية للأطفال فإنها غالباً ما لا تُمول بما يكفي، ولا تستوفي معايير الجودة فيما يتعلق بالرعاية والموظفين، وهو ما يولد بيئة ينتشر فيها إيذاء الأطفال^(٣٦). أما بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية، فقد تسبب نُهج إيداع الأطفال في المؤسسات، بما في ذلك مؤسسات الطب النفسي، والممارسات الطبية المفرطة، في ضرر كبير لنموهم ورفاههم^(٣٧).

١٢٧- وقد يكون لإيداع الأطفال ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية آثار مدمرة. ففيها، يفتقر الأطفال إلى عناصر الدعم والتحفيز والنشاط الاجتماعي الضرورية لصحتهم ونموهم؛ وغالباً ما يعانون من العزلة وفرط المداواة. وكثيراً ما يكون الموظفون غير مدربين تدريباً جيداً ويتقاضون أجوراً منخفضة وما يتعرضون أيضاً للاحتقار والوصم من جانب المجتمع المحلي. وفي الوقت نفسه، يواجه الأطفال خطراً متزايداً بالتعرض للعنف البدني والإيذاء اللفظي والعاطفي، وقد يتعرضون للعنف كجزء من "علاجهم" المزعوم. وفي بعض الحالات، يمكن استخدام العقاقير للسيطرة على سلوك الأطفال وجعلها أكثر امتثالاً^(٣٨).

١٢٨- ومن المهم تعزيز الإدماج الاجتماعي للأطفال ذوي الإعاقة وضمان وصولهم الحقيقي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة، بما في ذلك خدمات التعليم والرعاية الصحية، وكذا توفير دعم قوي للرعاية الأسرية والرعاية المجتمعية وإتاحة التدابير اللازمة لمنع خطر الإيداع في المؤسسات.

١٢٩- وفي إطار جميع هذه الجهود، ينبغي إيلاء اهتمام لحق الطفل في إسماع صوته. وفي الواقع، تعد كفالة المشاركة المجدية والأخلاقية شرطاً أساسياً لوضع نُهج فعال لتعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة ومعالجة حالات صحتهم العقلية.

١٣٠- ومن المهم أيضاً إنشاء آليات إسداء المشورة وتقديم الشكاوى والإبلاغ من أجل التصدي لانتهاك حقوق الأطفال، بما في ذلك التحرر من العنف.

١٣١- وما زال ينبغي العمل الكثير في هذا المجال. وما زال الأطفال في كثير من الأحيان يجهلون الجهة التي يمكنهم الاتصال بها للحصول على المشورة والمساعدة، وهم يخشون تجاهلهم بدلاً من تصديقهم، والحكم عليهم بدلاً من الاستماع إليهم بشكل جدي. وبالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة، كثيراً ما تصبح هذه المشاكل عويصة.

١٣٢- وقد لا تواجه هؤلاء الأطفال صعوبات مادية في طلب خدمات المشورة والإبلاغ وتقديم الشكاوى فحسب، بل قد تواجههم أيضاً أكثر من غيرهم صعوبات لتفادي الحالات التي قد يتعرضون فيها للعنف أو الإبلاغ عن الإيذاء، لا سيما عندما يكون المعتدي شخصاً معيلاً، سواء أكان من أفراد الأسرة أو من الجيران أو من العاملين في مجال الرعاية. وفي هذه الحالات، قد لا يرغب الأطفال الضحايا في تقديم شكوى، خشية فقدانهم، في حال قيامهم بذلك، دعم مقدمي الرعاية واهتمام ومودة معيّلهم.

(٣٦) انظر: A/HRC/35/21, para. 74.

(٣٧) المرجع نفسه، الفقرة ٦٢.

(٣٨) متاح على الموقع الإلكتروني: www.unviolencestudy.org, p. 188، الصفحة ١٨٨.

١٣٣- وعلاوة على ذلك، ثمة خطر أن ترفض بسهولة حوادث العنف التي يبلغ عنها الأطفال ذوو الإعاقة، بالنظر إلى وجود تصوّر سائد أن هؤلاء الأطفال يرتكبون بسهولة ويتعذر عليهم تقديم شهادات مقنعة ودقيقة.

١٣٤- وفي كثير من الحالات، لا يكون نظام العدالة ملائماً للأطفال ومرعياً للإعاقة. وهو ما يتضح جيداً من التحديات التي تواجه الأطفال ذوي الإعاقة البصرية في تحديد شخص اعتدى عليهم جنسياً. وفي العديد من البلدان، توجد حواجز إضافية عندما لا يعترف النظام القانوني بشهادة الأطفال ذوي الإعاقة في المحكمة ويمنعهم من الإدلاء بشهادتهم تحت القسم أو من توقيع وثائق قانونية. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما تكون معارف العاملين في مجال إقامة العدل، بمن فيهم القضاة والمحامون وموظفو الشرطة والمرشدون الاجتماعيون وعلماء النفس، معارف محدودة ويلجؤون إلى إقصاء الأطفال^(٣٩).

١٣٥- ومن الأهمية بمكان تلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، بأن يوفر لهم دعم فردي وتريبات تيسيرية مكيفة، بطرق منها اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ضعيفي السمع وأشكال اتصال بديلة للأطفال ذوي الإعاقات العقلية.

١٣٦- ويتعين السماح للأطفال ذوي الإعاقة بالوصول على نحو يسير وآمن إلى المؤسسات والإجراءات المراعية لسنهم وإعاقتهم من أجل الإبلاغ عن حوادث العنف، والتماس المشورة والدعم، وإسماع آرائهم وأصواتهم. وتؤدي آليات مثل خطوط الاتصال المتاحة لمساعدة الأطفال والمؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان دوراً حاسماً في هذا الصدد، كما يبين تقرير أعدته الشبكة الأوروبية لأمناء المظالم المعنيين بالأطفال^(٤٠).

١٣٧- ولفترة طويلة جداً، أهمل الأطفال ذوو الإعاقة. غير أنه بالاعتماد على خبراتهم وتوصيات الشباب، يمكنهم تصدر الأولويات العالمية والتمتع بالاحترام والتمكين والدعم في إطار حقوق الإنسان الخاصة بهم.

سابعاً- استشراف المستقبل

١٣٨- عندما اعتُمدت اتفاقية حقوق الطفل قبل ٣٠ عاماً، لم يكن العالم قد تحرّر بعد من قبضة الحرب الباردة وتوتراتها. وعلى الرغم من ذلك اعتُمدت الاتفاقية وجمّعت المجتمع الدولي حول رؤية مشتركة لمستقبل ينمو فيه كل طفل ويتطور بعيداً عن الخوف والعنف.

١٣٩- ويتيح عام ٢٠١٩ فرصاً ذهبية لزيادة تعجيل التقدم نحو تحقيق الرؤية النبيلة لهذه الاتفاقية.

١٤٠- وقد أعطت خطة عام ٢٠٣٠ دفعة جديدة لما يبذل من جهود وطنية وتعاون دولي من أجل منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه. وسيسمح لنا الاستعراض العالمي للتقدم المحرز

(٣٩) انظر: www.mdac.org/en/resources/access-justice-children-mental-disabilities-standards-and-findings-english-0.

(٤٠) انظر: <http://enoc.eu/wp-content/uploads/2018/04/ENOC-Report-on-child-and-adolescent-mental-health-GA.pdf>.

الذي سينجز في عام ٢٠١٩ بتقييم مدى تقدمنا في هذا الصدد وتحديد المجالات التي ما زالت تحتاج إلى المزيد من العمل.

١٤١- ولا تزال الممثلة الخاصة ملتزمة التزاماً عميقاً بتعزيز التقدم في حماية الأطفال وباستخدام الفرص الاستراتيجية المقبلة. وفي ظل زيادة الالتزام السياسي والموارد والعمل، يمكن تحقيق قفزة كبيرة في مجال منع العنف ضد الأطفال والتصدي له.

١٤٢- ومن هذا المنطلق، ستولي الممثلة الخاصة أولوية خاصة للأهداف التالية:

(أ) دعم الجهود الوطنية من أجل إدماج مسألة حماية الأطفال من العنف في خطط السياسات الوطنية؛ والمضي في سن وإنفاذ تشريعات تحظر جميع أشكال العنف؛ وتوحيد البيانات والبحوث لإرشاد العمل الاستراتيجي؛ وتعزيز تضمين الاستعراضات الوطنية الطوعية عمليات تقييم التقدم في الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الأطفال من العنف والثغرات التي تحتاج إلى المزيد من الإجراءات؛

(ب) دعم الاستعراضات العالمية والإقليمية والوطنية للتقدم المحرز من خلال إعداد تقرير مواضيعي عالمي عن القضاء على العنف ضد الأطفال، وتقييم التطورات الإيجابية والدروس المستفادة منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وتحديد تحديات وفرص إحداث التغيير الإيجابي الناشئة والمستمرة؛

(ج) دعم تنفيذ الاتفاقيات العالمية بشأن اللاجئين والمهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لضمان حقوق الطفل في جميع الأوقات، بطرق منها إعداد تقرير مواضيعي عن العنف الذي يواجهه هؤلاء الأطفال وعن التدابير المتخذة لضمان تمتعهم بحماية مستمرة طويلة حياتهم؛

(د) تعزيز الأدلة بشأن منع العنف والتصدي له، بطرق منها إجراء بحوث بشأن حق الأطفال في المشاركة في أنشطة الاستجمام واللعب والألعاب الرياضية دون التعرض لأي شكل من أشكال العنف.

١٤٣- وفي عام ٢٠١٨، شكّل تجديد ولاية الممثلة الخاصة من قبل الجمعية العامة تعبيراً من المجتمع الدولي عن دعمه المتواصل للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال. ولا تزال الممثلة الخاصة ملتزمة التزاماً قوياً بمواصلة البناء على هذا الأساس بغرض تعبئة الناس من جميع فئات المجتمع لبلوغ هذا الهدف المشترك. وبالعامل الجماعي، يمكن أن تصبح رؤية اتفاقية حقوق الطفل وخطة عام ٢٠٣٠ المتمثلة في بناء عالم خال من الخوف ومن العنف بالنسبة لجميع الأطفال، واقعاً ملموساً.